Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences (JEALS) • Vol 7, Issue 6 (2023) • P: 41 - 21
https://journals.ajsrp.com/index.php/jeals
ISSN: 2522-3372 (Online) • ISSN: 2522-3372 (Print)

The Impact of the Government Role in the Development of Small and Medium Enterprises in the Arab Republic of Egypt (Applying to Damietta Governorate)

Dr. Ehab Mohamed Afifi*[1], Prof. Mohamed Najib Abdel-Fattah[1], Dr. Iman Mustafa Muslim[2]

[1] Faculty of Graduate Studies for Statistical Research | Cairo University | ARE

[2] Higher Transit Institute for Administration, Computers & Systems the information | Cairo | ARE

Received: 21/12/2022

Revised: 01/01/2023

Accepted: 08/01/2023

Published: 30/06/2023

* Corresponding author: ehab12348@gmail.com

Citation: Afifi, E. M., AbdelFattah, M. N., & Muslim, I. M. (2023). The Impact of the Government Role in the Development of Small and Medium Enterprises in the Arab Republic of Egypt (Applying to Damietta Governorate). *Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences, 7(6),* 21 – 41. https://doi.org/10.26389/AJSRP.E211222

2023 © AISRP • Arab Institute of Sciences & Research Publishing (AISRP), Palestine, all rights reserved.

• **Open Access**

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license

Abstract: Small and medium enterprises are one of the most important pillars of economic development in Egypt and a strategic goal adopted by the Egyptian state because of its vital role in economic development and addressing the problems of poverty and unemployment, so the orientation of small, medium and micro enterprises has become the largest engine of economics to achieve sustainable development, and state institutions are working to adopt an integrated strategy to achieve a real renaissance through these projects and push young people to the direction of establishing small and medium enterprises.

Through this research, we addressed the impact of the government role in the development of small and medium enterprises in Egypt by applying to Damietta governorate because of its large number of small and medium enterprises in several areas, the problem of the research is that the more or less the government role supporting these small and medium enterprises is absent, the more negatively this affects the development of these projects.

The research was based on several hypotheses, namely the role of the government in finance, legislation, technical support and marketing in the development of small and medium enterprises.

The research also showed the most important recommendations recommended by the researcher in this letter represented in recommendations implemented by the various authorities in the country, including recommendations in the short term and others in the long term specified by the entity implementing each entity for the recommendation, whether financing, legislative, marketing or technical support.

Keywords: Small and medium enterprises, Government role, Bank credit, Unemployment, Poverty, Leading businesses.

أثر الدور الحكومي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية (بالتطبيق على محافظة دمياط)

الدكتور / إيهاب محمد عفيفي*[1]، الأستاذ الدكتور / محمد نجيب عبد الفتاح[1]، الدكتور ة/ إيمان مصطفي مسلم[2]

[1] كلية الدراسات العليا للبحوث الإحصائية | جامعة القاهرة | جمهورية مصر العربية

[2] معهد العبور العالي للإدارة والحاسبات ونظم المعلومات | القاهرة | جمهورية مصر العربية

المستخلص: تعد المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم الركائز للتنمية الاقتصادية فى مصر وهدف استراتيجي تتبناه الدولة المصرية لما لها من دور حيوي فى التنمية الاقتصادية ومعالجة مشكلتي الفقر والبطالة فأصبح التوجه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر أكبر محرك للاقتصاديات لتحقيق التنمية المستدامة، وتعمل مؤسسات الدولة على تبنى استراتيجية متكاملة لتحقيق نهضة حقيقية من خلال هذه المشروعات ودفع الشباب باتجاه إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وتناولنا من خلال هذا البحث أثر الدور الحكومي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بالتطبيق على محافظة دمياط لما بها من عدد كبير من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات عدة فمشكلة البحث تتلخص في أنه كلما غاب أو قل الدور الحكومي الداعم لهذه للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كلما أثر ذلك سلبا على تنمية هذه المشروعات. وقد قام البحث على عدة فرضيات تمثلت في الدور الحكومي في كل من التمويل وسن التشريعات والدعم الفني والتسويق في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة. كما أظهر البحث اهم التوصيات التي يوصي بها الباحث في هذه الرسالة متمثلة في توصيات تقوم بتنفيذها الجهات المختلفة بالدولة ومنها توصيات على المدى الزمنى القصير وأخرى على المدى الزمنى الطويل محددا بها جهة تنفيذ كل جهة للتوصية سواء تمويلية، أو تشريعية، أو تسويقية، أو دعم فني.

الكلمات المفتاحية: المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الدور الحكومي، البطالة، الفقر، ريادة الأعمال.

المقدمة

تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة إحدى الركائز الاقتصادية للاقتصاد القومي المصري كما تستحوذ على اهتمام كبير من قبل دول العالم كافة والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية على المستوى الدولي.

وقد وجدت هذه المشروعات مختلف أشكال الرعاية والمساندة، من القطاعين العام والخاص. فكان لابد من توفير الدعم بمختلف أشكاله لهذه القطاعات الحيوية نظراً لأهميتها، وعلى هذا فقد ركزت الدول على التخلص من أهم العقبات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ألا وهي عدم قدرة أصحابها على توفير التمويل اللازم لإقامة المشروعات الجديدة واستمرارية المشروعات القائمة، وتوفير المشورة القانونية والفنية للمشروعات الجديدة عن طريق ريادة الأعمال. والعمل على تدريب العمالة الفنية اللازمة لإقامة هذه المشاريع وتقديم المشورة اللازمة لهم والاهتمام بإنشاء حاضنات الأعمال على مختلف مستوياتها الفنية والتكنولوجية والصناعية وتجهيز دراسات الجدوى للمشروعات المختلفة للاستعانة بها عند الشروع بإنشاء مثل هذه المشروعات وسن القوانين والتشريعات المختلفة التي تذلل العقبات أمام إقامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأيضا العمل على التسويق لمنتجات هذه المشروعات عن طريق المعارض والمنصة الالكترونية والإعلام المرئي والمسموع ووسائل التواصل الالكترونية.

المحور الأول منهجية البحث و الدراسات السابقة.

تناول هذا الجزء من الدراسة البناء العام للدراسة من مشكلة الدراسة، وأهدافها، وأهمية الدراسة النظرية والعملية، وفرضيات الدراسة، والتعريفات الإجرائية على النحو التالي:

مشكلة الدراسة

من خلال ما استخلصه الباحث من الدراسات السابقة فإن ضعف قدرة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على تحقيق الغاية المرجوة منها يرجع الى الصعوبات المتعددة التي تقابل هذه المشروعات سواء في بداية نشاطها أو أثناء فترة تشغيلها والمتمثلة في التمويل المالي لهذه المشروعات، وقلة الخبرة الميدانية، والضرائب، والروتين الحكومي، وخوف معظم الشباب من الفشل.

وأيضا ضعف الدور الإعلامي للدولة في التسويق الجيد لمنتجات هذه المشروعات وعدم ربطها ببعضها البعض وببعضها والمشروعات الكبيرة.

أسئلة الدراسة

تتلخص أسئلة الدراسة في سؤال واحد مهم ألا وهو:

هل يوجد دور فعلي وفعال للدولة في دعم وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة على جميع الأصعدة أم لا؟

فروض الدراسة

1- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحكومي في التمويل وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.
2- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحكومي في سن التشريعات وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.
3- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحكومي في الدعم الفني وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

4- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدور الحكومي في التسويق وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

أهداف الدراسة

الهدف العام للدراسة هو:

بيان أثر الدور الحكومي فى تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى مصر بالتطبيق على "محافظة دمياط".

وينبثق من الهدف الرئيسي عده أهداف تتمثل فى الاتي:

1- دراسة الوضع الراهن للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر (بمحافظة دمياط).
2- دراسة دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في معالجة البطالة ومحاربة الفقر.
3- التعرف على الفرص الجديدة التي تخلقها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
4- التعرف على معوقات نجاح المشروعات الصغيرة و المتوسطة، وكيفية مواجهتها، وطرق علاجها، وتطويرها.

أهمية الدراسة

- تعتبر المشروعات الصغيرة والمتوسطة من أهم العناصر في عملية التطوير والتنمية.
- قدمت الدولة العديد من التسهيلات والحوافز المشجعة على إقامة مثل هذه المشروعات.
- دراسة أساليب وطرق جديدة لتفعيل وزيادة العائدات من هذه المشروعات.

تكمن أهمية الدراسة الراهنة فى الاتي:

دراسة أثر الدور الحكومي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية واختيار (محافظة دمياط). **"كنموذج للمحافظات التي تقل بها نسب البطالة".**

- أولا: الأهمية العملية

وذلك من خلال نتائج الاستقصاء ورأى أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة التي تعطى صورة واضحة لمتخذي القرار والجهات المسئولة عن المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهم المعوقات التي تؤثر على تلك المشروعات، وإلقاء الضوء على الدور الحكومي في تنميتها وتنشيطها ودعمها، وسن القوانين التي تيسر تفعيل هذا النوع من المشروعات.

- ثانيا: الأهمية العلمية

1- إلقاء الضوء أثر الدور الحكومي على المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
2- الاستفادة من تجارب وخبرات الدول المتقدمة.
3- إيجاد أساليب وطرق جديدة للعمل على تسهيل عملية التمويل لهذه المشروعات.
4- سن التشريعات التي تيسر عملية إنشاء هذه المشروعات، وخدمة الشباك الواحد.
5- توضيح أهم الصعوبات التي تواجه هذا القطاع الحيوي والتي تعوق التوجيه الفعال في المجتمع، وتذليل كافة العقبات سواء المالية، أو التسويقية، أو الفنية، أو التكنولوجية.

حدود الدراسة

تدور حدود الدراسة حول ما يلي: -

- **الحدود المكانية:** تطبق الدراسة الميدانية في (محافظة دمياط والقرى المحيطة بها) حيث يوجد بها قاعدة عريضة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مجالات متعددة.
- **الحدود الزمانية:** تطبق الدراسة خلال الفترة من (2013م الى 2020م) حيث إن هذه الفترة تميزت بالاهتمام الحكومي الداعم والمساند للمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر.

وسوف يقوم البحث الحالي بالتركيز على دور الدولة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة خلال هذه الفترة.

الجزء الثاني: الدراسات السابقة، وبعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

تم تقسيم الدراسات السابقة على عدة محاور هي: -

المحور الأول/ دراسات تناولت مفهوم وأهمية تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

دراسة (Hansjorg, H. & Nettekoven, Z. M., 2018) بعنوان "The Role of Small & Medium Size Enterprises in Economic Development, What Can be Learned from the German Experience?

دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية، حيث ناقشت هذه الدراسة تاريخ تطور المشاريع الصغيرة منذ التسعينات وحتى الألفية الثالثة.

مستعرضة بعض الانتقادات الموجهة للمشاريع الصغيرة بكون معدلات الإفلاس لديها مرتفعة، وأنها توفر العديد من الوظائف وتقدم خدمات وبضائع ذات قيمة مضافة منخفضة كما تحدثت عن دور المشاريع الصغيرة في الناتج المحلي وزيادة العمالة. ٍ اقتصاد دخل الدولة من حيث المساهمة في زيادة دخل الفرد الإجمالي وقد بينت الدراسة أن عملية تنمية المشاريع الصغيرة تعتمد على مجموعة من العوامل أهمها:

عوامل الاقتصاد الكلي، وأيضا بيئة الأعمال، ومستوى البيئة القانونية، كما أن فرص نمو المشاريع الصغيرة تتعرض في بدايتها إلى مخاطر الإفلاس لذلك تلجأ المشاريع إلى الاقتراض لأنها لا تمول نفسها ذاتيا خاصة بعد السنة الأولى لذا غالبا ما تعتمد في المدى الطويل على القطاع المصرفي لتمويل عملياتها، بالإضافة إلى الانقسامات العرقية والاستقرار السياسي وفي الختام تحدثت الدراسة عن السياسة الحكومية، حيث هدفت إلى خفض المعاملات التجارية لتشجيع ودعم المشاريع.

المحور الثاني/ دراسات تناولت أثر التمويل العام والخاص على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

دراسة عثمان، عبد الواحد (2016) دور السياسات المالية في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في مصر. وهدفت الدراسة الى ما يلي: -

التعرف على أهم المشكلات التي تواجه قطاع المشروعات الصغيرة في مصر ومدى نجاح السياسات المالية للدولة في تشجيع قطاع المشروعات الصغيرة في مصر ومعرفة الأثار الاقتصادية والمالية لهذه السياسات على القطاع ثم كيف يمكن معالجة أوجه القصور والضعف لبعض السياسات المالية للدولة والتي تعوق قطاع المشروعات الصغيرة وتناولت الدراسة ماهية المشروعات الصغيرة وأهميتها الاقتصادية والاجتماعية ومدى تطوير قطاع المشروعات الصغيرة في مصر.

المحور الثالث دراسات تناولت دور ومفهوم حاضنات الأعمال وأثرها على المشروعات الصغيرة والمتوسطة

دراسة نعيمي، ايمن (2019) أثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة ولاية الـوادي نموذجـا. وهدفت الدراسة الى:

التعريف بحاضنات الأعمال وأهميتها ومدى حاجة مجتمع الشركات الصغيرة والمتوسطة لهذه الحاضنات، محاولة التعرف على آراء أصحاب الشركات الصغيرة والمتوسطة على فكرة حاضنات الأعمال، وضع المقترحات والتوصيات التي من شأنها أن تعمل على تنمية وتطور الشركات الصغيرة والمتوسطة في الوادي، ودراسة الأثار السلبية على أداء الشركات الصغيرة والمتوسطة في ظل غياب حاضنات الأعمال.

وتوصلت نتائج الدراسة الى أن الشركات الصغيرة والمتوسطة في ولاية الوادي تحتاج فعلا إلى حاضنات الأعمال حيث إنها مصدر مهم للابتكار والإبداع في مختلف الآلات، وتعمل حاضنات الأعمال على اكتشاف القدرات الإبداعية وترجمتها إلى مشاريع إنتاجية متميزة، وأن انتساب الشركات الصغيرة إلى الحاضنات يجعل منها مؤسسات قوية ومواجهة للمنافسة مستفيدة من بعض التجارب السابقة.

بعض التجارب الدولية الناجحة في مجال تنمية وتطوير المشاريع الصغيرة والمتوسطة

تؤكد تجارب العديد من الدول، مثل اليابان وكوريا الجنوبية والهند وغيرها من الدول الآسيوية وإيطاليا وأمريكا وتونس وغيرهم، أن دعم وتشجيع المشروعات الصناعية الصغيرة والمتوسطة قد حقق طفرة نوعية ملحوظة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي لهذه الدول.

1- تجربة كوريا الجنوبية (https://islamonline.net/25731: retrieved on 23/05/2019)

حسب مؤشر بلومبرغ الخاص بالابتكارات Bloomberg Innovation Index فإن الاقتصاد الكوري الجنوبي يتربع على المركز الأول لأكثر اقتصاديات العالم ابتكارا للعام 2016، وينمو الاقتصاد الكوري بشكل متسارع خلال السنوات العشر الأخيرة محققا مراكز متقدمة بين اقتصادات دول آسيا.

ورغم امتلاك كوريا الجنوبية لشركات عريقة وضخمة مثل سامسونغ وأل جي وغيرها، إلا أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشهد نموا كبيرا وتحقق أرباحا ضخمة نتيجة لسيطرة هذه المشاريع على نسبة كبيرة من اقتصاد البلد، وحسب تقارير البنك المركزي الكوري الصادر في مارس 2019 فقد تجاوز دخل الفرد في كوريا الجنوبية حاجز 30 ألف دولار للمرة الأولى في العام 2018، لتنضم بذلك إلى صفوف الاقتصاديات المتقدمة، ووفقًا لتقرير تضمن بيانات أولية من البنك المركزي الكوري في 5 /2019/3، بلغ نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي للبلاد 31 ألفا و349 دولارًا أمريكيًّا في عام 2018، بزيادة نسبتها 5% مقارنة بالعام الأسبق، وإذا تم احتساب التغير في قيمة الدولار، فإن نسبة الزيادة ستبلغ 5.4%.

ولدعم هذه المشاريع قامت الحكومة الكورية بإطلاق 17 مركزا للإبداع الاقتصادي والابتكارات والهدف من هذه المراكز هو تقديم المساعدات اللازمة لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة ويشمل مجال تدخلها توفير المعلومات وتقديم الإرشادات.

دراسة نقدية

باستعراض الدراسات السابقة يمكن تلخيص بعض النقاط التي واجهت المشروعات المتوسطة والصغيرة كما يلي:

- أكدت الدراسات السابقة انه لنجاح هذه المشاريع يجب تقديم يد العون والتمويل والتسهيلات اللازمة لها من قبل الدولة.

- استعرضت الدراسات السابقة أهم الآراء ووجهات النظر لأهمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة ودورها الحيوي في عملية التنمية الاقتصادية والدور الحكومي في تمويل هذه المشروعات.
- الدراسات السابقة غنية بالمعلومات من حيث تناولها للمشروعات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها وسبل تمويلها وأهم المعوقات التي تواجها.
- كما تناولت الدراسات السابقة الدور الإيجابي لحاضنات الأعمال في خلق فرص عمل وتخفيف نسبة البطالة.

الجديد الذي يمكن أن تقدمه هذه الدراسة من الممكن أن نوجزه على النحو التالي:

- تلقي الدراسة مزيدا من الضوء على أثر الدور الحكومي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في جمهورية مصر العربية والتطبيق على محافظة دمياط، المحافظة التي تتميز بتنوع الأنشطة الاقتصادية فيها ما بين الصناعي والحرفي والزراعي والنشاط السياحي بالإضافة إلى النشاط التجاري وصيد الأسماك وأيضا تربية الدواجن والماشية.
- هذه الدراسة تتناول دور الدولة في منح القروض الخاصة لإقامة مثل هذه المشروعات ومدى مساهمة مؤسسات الدولة في التنمية وإقامة الحاضنات والتعرف على المشاريع التي قامت باحتضانها وقياس مستوى الخدمات التي قدمتها الحاضنة لهذه المشاريع ومدى مساهمتها في إنجاحها وإطلاقها للسوق المحلي، ومن هم المستفيدين من تلك الحاضنات.
- إظهار مدى الأثر الذي تقوم به ريادة الأعمال بين أوساط الخريجين وأصحاب الأفكار الإبداعية والتي تسهم في مساعدتهم في الاعتماد على النفس في توظيف قدراتهم للعمل وأيضا إظهار اهم أهداف الدولة للتنمية الاقتصادية في استراتيجية التنمية المستدامة (رؤية مصر 2030) وما طرأ عليها من استحداثات.
- كما ستغطى الدراسة أيضا دور بعض الهيئات الحكومية متمثلة في كل ما سبق بالإضافة الى التشريعات التي تخص هذه المشروعات وأسلوب الضرائب وخدمة الشباك الواحد والدور التي تقوم به هذه الهيئات في التسويق لهذه المشروعات ودمجها بالمشروعات الكبرى والتصدير الى خارج الدولة ومتابعة المشروعات حتى لا تموت في مهدها.
- يقوم البحث بإظهار اهم القرارات السياسية التي اتخذت لدعم هذه المشروعات في ظل التصدي للأثار الاقتصادية لجائحة كوفيد-19.

المحور الثاني الاطار النظري لمتغيرات الدراسة.

دور المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى الحد من مشكلة الفقر في مصر

تعريف الفقر (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، 2018).

يعرف الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء المصري، الفقر بأنه عدم توفير الحد الأدنى من الاحتياجات الأساسية للفرد أو الأسرة، وتتمثل هذه الاحتياجات في الطعام والمسكن والملبس، وخدمات التعليم، والصحة، والمواصلات.

إلا أن هناك ما يعرف بخط الفقر القومي، وهو تكلفة الحصول على السلع والخدمات الأساسية سواء للفرد أو الأسرة. ويتم الاستناد على هذا التعريف في تحديد من هم الفقراء. Retieved ;www.investopedia.com, Poverty (14-11-2020)

ويعتبر مفهوم الفقر مفهوما فضفاضا له معاني كثيرة، ولكن خلاصة القول "أن الفقير هو الذي له ما يأكله لكنه لا يستطيع ضمان كسب رزقه وتأمينه على كل حال. (الطيب لحيلح وجصاص، أحمد: 2010).

وسوف نستعرض فيما يلي اهم الأرقام الخاصة بالمنشأت المتواجدة في أفقر قرى مصر (البيانات التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء في نتائج التعداد الاقتصادي (مصر 2018) والتي تم نشرها في مارس 2020) كما يلي:

جدول (1): نسبة المنشأت الرسمية وغير الرسمية والمشروعات موزعة في أفقر محافظات مصر

م	اسم المحافظة	عدد القرى الفقيرة بها	نسبة المنشأت بكل محافظة الي إجمالي الجمهورية %	نسبة المنشأت غير الرسمية بكل محافظة %	مشروعات كبيرة %	مشروعات صغيرة %	مشروعات متوسطة %	مشروعات متناهية الصغر %
1	البحيرة	155	5.7	6.2	1.26	6	0.04	92.7
2	المنيا	163	3.9	2.8	2.1	3.2	0,0	94.6
3	أسيوط	207	2.6	2.6	2.3	3.2	0.02	94.5
4	سوهاج	236	3.1	2.8	2.2	2.7	0.0	95.1
5	قنا	60	2.2	2.5	2	5.9	0.01	92.1

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء مصر في أرقام مارس 2020

يوضح الجدول السابق أكثر محافظات مصر فقرا وإجمالي عدد القرى الفقيرة بكل محافظة مع تحديد نسبة المشروعات الرسمية وغير الرسمية وتوزيع حجم المشروعات بكل محافظة.

كم تبلغ قيمة خط الفقر في مصر؟

تبلغ قيمة خط الفقر في البحث الجديد للمركزي للإحصاء الصادر مؤخرا عن الفترة 2017-2018، نحو 8827 جنيهًا للفرد في السنة، ما يعادل 735.6 جنيها للفرد في الشهر. (الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2017-2018)

في حين تبلغ قيمة خط الفقر المدقع 5889.6 جنيهًا للفرد في السنة أي ما يعادل 490.8 جنيهًا للفرد شهريًا.

وكان خط الفقر، حسب آخر بحث للدخل والإنفاق عام 2015، هو 482 جنيها شهريًا للفرد.

وتشير الأرقام التي أصدرها الجهاز المركزي للتعبئة والإحصاء عن الفقر بالبلاد، المصريين، بعدما كشف عن ارتفاع نسبة المصريين الواقعين تحت خط الفقر إلى 32.5% في عام 2017-2018، بدلا من 27.7%، رغم رفع قيمة حد الفقر من 482 جنيه شهريا للفرد إلى 735 جنيه.

إلا انه قد صدر بيان من رئيس مجلس الوزراء في نوفمبر 2020 اعطى بارقة امل بان نسبة الفقر في مصر بناء على إحصاءات الجهاز المركزي للمحاسبات في الربع الثالث من العام نفسه قد انخفضت الى 29% بدلا من 32% عن الإحصاء السابق له وبما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة 2030 التي من اهم أهدافها محاربة الفقر.

أسباب الفقر (أبو الفحم، زياد: 2009).

تعددت أسباب الفقر وهي كثيرة منها ما هو نابع من صميم المجتمع، ومنها ما يعود إلى العالم الخارجي، حيث إن التفاوت في توزيع الدخل بين أصحاب الأجور وأصحاب الأرباح لعب دوراً كبيراً في تعميق هذه الظاهرة منذ الأزل.

أولا: أسباب سياسية: الاحتلال الأجنبي للبلدان والسيطرة على الثروات والخيرات التي فيها.

ثانيا: أسباب اقتصاديه: ومنها الأزمات الاقتصادية في بعض المجتمعات التي تؤثر على أفراد المجتمع وتؤدي إلى عدم الاستفادة من الموارد. (عيسى، بن ناصر: 2003).

ثالثا: أسباب اجتماعيه: فكثافة المجتمعات والمبادئ التي يقوم عليها، كالمساواة بين أفراد المجتمع، والاهتمام بتقديم الخدمات المختلفة وظهور النظام الطبقي والتمايز بينها، يؤدي إلى عدم المشاركة الفعلية بين أفراد المجتمع (الإمام، محمد محمود: 1996).

المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تأثيرهما علي الاستثمار.

يتم قياس دور المشروعات الصغيرة و المتوسطة و مساهمتهما في الاقتصاد من خلال ثلاثة معايير رئيسية هي المساهمة في التشغيل و الإنتاج و حصتها في العدد الكلي للمشروعات في الاقتصاد حيث يبلغ عدد المشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر في مصر 2,5 مليون مشروع تمثل حوالي 99% من مشروعات القطاع الخاص غير الزراعي و تساهم في 80% من الناتج المحلي الإجمالي وتغطى نحو 90% من التكوين الرأسمالي و تستوعب حوالي 70% من فرص العمل و يدخل سنويا 39 ألف مشروع جديد مجال الإنتاج.

كما تساهم المشروعات الصغيرة بنحو 13% من قيمة الإنتاج الصناعي و المشروعات المتوسطة 46% و المشروعات الكبيرة 41% (النشرة الإحصائية للجهاز المركزي للتعبئة العامة و الإحصاء لعام 2016).

وتساهم المشروعات الصغيرة و المتوسطة في خلق فرص عمل و بالتالي تخفيض مشكلة البطالة و دفع معدلات النمو الاقتصادي.

إن زيادة الاستثمار العام في الاقتصادات المتقدمة واقتصادات الأسواق الصاعدة يمكن أن يساعد على انتشال النشاط الاقتصادي من الانهيار الاقتصادي العالمي الأكثر حدة وعمقا في التاريخ المعاصر. ويمكن أن تؤدي زيادة هذا الاستثمار أيضا إلى خلق ملايين الوظائف بشكل مباشر على المدى القصير وملايين أخرى بشكل غير مباشر على مدار فترة أطول. فزيادة الاستثمار العام بنسبة 1% من إجمالي الناتج العالمي يمكن أن تعزز الثقة في التعافي وترفع إجمالي الناتج المحلي بنسبة 2,7%، والاستثمار الخاص بنسبة 10%، والتوظيف بنسبة 1,2% إذا كانت الاستثمارات عالية الجودة وإذا لم تسبب أعباء الديون العامة والخاصة الحالية في إضعاف استجابة القطاع الخاص للدفعة التنشيطية ويمكن للحكومات التأكد من دعم الاستثمار للتعافي الاقتصاديويمكن أن يساهم الاستثمار العام بدور محوري في التعافي، مع إمكانية توليد ما يتراوح بين وظيفتين إلى 8 وظائف بشكل مباشر مقابل كل مليون دولار من الإنفاق على البنية التحتية التقليدية، وما يتراوح بين 5 وظائف و 14 وظيفة مقابل كل مليون دولار من الإنفاق على البحوث والتطوير، والكهرباء الخضراء، والمباني ذات الكفاءة.(صندوق النقد الدولي)

الأهداف الاستراتيجية العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

يمكن تقسيم الأهداف العامة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة الى ثلاث مجموعات مهمة كما يلي: -

أولا مجموعة الأهداف الاقتصادية. وهي تهدف الى تنويع وتوسيع تشكيلة المنتجات وخدمات الإنتاج في الهيكل الاقتصادي المصري، وتنمية واستثمار المدخرات المحلية، والتركيز على زيادة استخدام الخامات المحلية، كما تعمل على المساهمة في تحقيق سياسة إحلال الواردات، وتنمية الصادرات.

ثانيا: مجموعة الأهداف الاجتماعية. وتتمثل في مكافحة مشكلة البطالة وتوفير فرص العمل المنتجة، وتوفير فرص عمل للعمالة نصف الماهرة وغير الماهرة، كما تعمل على نشر القيم الإيجابية في المجتمع المصري، وتحسين الجودة وزيادة الإنتاجية.

مجموعة الأهداف التكنولوجية.

عن طريق استخدام التكنولوجيا المحلية، وزيادة استخدام المنتجات الثانوية، وتوازن هيكل النشاط الصناعي المصري.

المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر

يمكن تلخيص أهم المشاكل التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة في كافة أنحاء العالم بشكل عام وفي مصر بشكل خاص كما يلي: (رضوان، لؤي محمد زكي: 2004).

أولا المعوقات الداخلية التي تواجه المشروعات في مصر

1- **كلفة رأس المال:** تعتمد المنشآت الصغيرة والمتوسطة على الاقتراض من البنوك مما يؤدي إلى زيادة الكلفة التي تتحملها عن طريق الفائدة التي تدفعها لهذه القروض.
2- **التضخم:** يظهر أثره في ارتفاع أسعار المواد الأولية وكلفة العمل مما سيؤدي حتماً إلى ارتفاع تكاليف التشغيل. (رابح، حميدة: 2011).
3- **التمويل:** تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة صعوبات تمويلية بسبب حجمها (نقص الضمانات) وبسبب حداثتها (نقص السجل الائتماني) وعليه، تتعرض الشركات التمويلية إلى جملة من المخاطر عند تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مراحل نموها. (التأسيس – البداية – النمو الأولي – النمو الفعلي – الاندماج).
4- **الإجراءات الحكومية**. **5. الضرائب**. **6. المنافسة:** المنافسة والتسويق.

7. ندرة المواد الأولية: من حيث الندرة الطبيعية وعدم القدرة على التخزين وضرورة اللجوء الى الاستيراد وتذبذب أسعار الصرف (رابح، حميدة: 2011).

8. المعوقات الاجتماعية والثقافية: تعتبر مشكلة العمالة الفنية غير المدربة من المشكلات نظرا لعدم ملائمة نظم التعليم والتدريب لمتطلبات التنمية الصناعية.

ثانيا المعوقات الخارجية التي تواجه المشروعات في مصر

تأثرت المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر بعدة متغيرات سواء كانت عالمية أو على مستوى الاقتصاد الكلي، وذلك أدى الي انعكاس أثارها على الاقتصاد المصري ويمكن تقسيم المعوقات الخارجية هنا كما يلي: -

المعوقات من منظور المتغيرات العالمية

الأزمة المالية العالمية عام 2008.

ففي يناير 2008، ارتفعت أسعار البترول لتصل الى 147 دولار للبرميل فى يوليو، وذلك قبل أن تبدأ فى الانخفاض بعد ذلك. وقد أدى ذلك الارتفاع الذي استمر لفترة الى قفزة كبيرة فى أسعار السلع الأساسية مما هدد بحدوث ركود أو "كساد" تضخمي .أما فى النصف الثاني من 2008 فقد ء فى ظل التوقع لحدوث كساد عالمي .

اتفاقية الجات: (ثابت، جمال فؤاد: 2007، ص 53-54)

يعد توقيع اتفاقية الجات من أهم أحداث القرن العشرين على الإطلاق بالنظر الى ما أحدثته من أثار اقتصادية وقانونية بعيدة المدى على الدول التي وقعت عليها (داخليا وخارجيا) بل وعلى غيرها من دول العالم، وتحولت الاتفاقية الي منظمة التجارة العالمية وهذه المنظمة لها صلاحيات التفتيش على الدول الكبرى والصغرى ضمانا لحرية التجارة، ومحاربة سياسات حمائية (قوانين ضد الإغراق) ولقد انضمت مصر إلى الاتفاقية عام 1970 وأصبحت مصر عضوا كاملا وأصيلا في منظمة التجارة العالمية في 1995/6/30.

المعوقات من منظور الاقتصاد الكلي (عبد الله، إسماعيل صبري: 2003، ص 22)

ضعف إمكانيات المشروع الصغير وتواضع الفنون الإنتاجية المستخدمة، وقصور الخدمات التكنولوجية المقدمة له كانت النتيجة الطبيعية لهذا الوضع حيث أصبح المشروع الصغير غير قادر علي منافسة المنتج المستورد في الأسواق العالمية.

ثالثا المعوقات المستحدثة عالميا (جائحة كورونا)(www.skynewsarabia.com/business/136124)

أجبرت أزمة تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد ثلث الشركات الصغيرة في مختلف أنحاء العالم على الاستغناء عن عمالها في مايو 2020، وفقا لتقرير مسحي نشر في يوليو 2020.، واستطلعت الدراسة، التي أجرتها فيسبوك بمشاركة مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والبنك الدولي، أراء أكثر من 30 ألفا من قيادات الأعمال الصغيرة من أكثر من 50 دولة، وشمل المسح الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لها صفحة على فيسبوك، وكان هذا هو المسح الأول في سلسلة لجمع البيانات كل ستة أشهر بهدف تحري أثر الجائحة على الشركات الأصغر حجما، وأكد التقرير أن 26% من الشركات الصغيرة والمتوسطة أوقفت نشاطها في الفترة بين يناير ومايو من عام 2020 مما يظهر مدى الضرر الكبير الذي ألحقه انتشار الفيروس بالاقتصاد العالمي، وأشارت ثلثا الشركات أنها شهدت انخفاض مبيعاتها بشكل كبير، مما أجبرها على تقليص عدد العاملين لمواجهة "تحدي العمر" والبقاء في السوق، ولفت تقرير المسح إلى إن القطاعات التي يتركز نشاطها على المستهلكين كانت أشد تضررا من غيرها، وأكدت أن حوالي 54 % من شركات السياحة و47 % من الشركات الصغرى العاملة في قطاع الضيافة وتنظيم المناسبات إنها كانت مغلقة خلال الفترة التي أجريت فيها الدراسة، وكانت نسبة الشركات التي تديرها نساء واضطرت لوقف نشاطها أكثر من الشركات التي يديرها الرجال.

جدول (2): أهم نقاط القوة والضعف داخل المنظمة وأهم نقاط الفرص والتهديدات خارج المنظمة SWOT ANALYSIS
(المصدر: محمد، سمر محمود: 2009، ص47، 48)

SWOT	نقاط القوة (+) (STRENGTH)	نقاط الضعف (-) (WEAKNESSES)
داخل المنظمة	1- التزام حكومي قوي لدعم المشروعات الصغيرة في مصر، واهتمام متزايد بحل مشاكلها. وجود قانون لتنمية المشروعات الصغيرة في مصر. إصلاحات تنظيمية واسعة لتقليل البيروقراطية. الاتجاه نحو توفير بدائل للتمويل غير القروض، مثل التأجير التمويلي وبورصة المشروعات الصغيرة.	التركيز على بدء المشروعات على حساب نموها. نقص قاعدة بيانات دقيقة عن المشروعات الصغيرة. ضعف إمكانيات الوصول الى التمويل من قبل المشروعات الصغيرة. انخفاض جودة الخدمات غير المالية مثل التدريب والتسويق. انخفاض مهارة العمالة. فجوة تكنولوجية كبيرة.
خارج المنظمة	الفرص (+) (OPPORTUNITIES)	التهديدات (-) (THREATS)
	الاتفاقات الثنائية والمتعددة الأطراف. الاهتمام المتزايد من قبل الكثير من الجهات الدولية بدعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر. إمكانية الاستفادة من التجارب الدولية الناجحة مثل التجربة الكورية واليابانية والتجربة الإيطالية.	تحرير التجارة وتخفيض الحواجز التجارية أدى الى منافسة كبيرة من الواردات والابتكار والجودة والأسعار. ازدياد الاستثمار الأجنبي المباشر، وظهور شركات قادرة على المنافسة. الالتزام بالمعايير الخاصة بالجودة للدخول الى الأسواق العالمية.

في حين عرض (عيد، أيمن عادل عبد الفتاح: 2008، ص 643) أسباب الفشل من خلال الشكل التالي:

شكل (1):

شكل (1): أسباب فشل المشروعات الصغيرة؟ لماذا يفشل العمل الحر؟

وسائل معالجة مشكلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة

تحتاج المشروعات الصغيرة والمتوسطة الي دعم ومساندة من جانب حكومات الدول النامية، وذلك في جميع مراحل تخطيطها وإنشائها وتشغيلها، فهذه المشروعات تحتاج بطبيعتها الي توجيه وإرشاد والى خدمات فنية وتمويلية وتجارية متعددة ولفترات طويلة، وذلك إذا ما أرادت لها أن تنمو وتزدهر وتؤدى دورها المنشود في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية بصفة عامة، والتنمية الصناعية بصفة خاصة، فيجب وضع برنامجا للحكومة لدعم ومساندة هذه المشروعات يكون شاملا. (حجاب، جمال الدين أحمد: 2003، ص 107-110)

وبناء على ما تقدم فإن برنامج الحكومة لدعم ومساندة هذه المشروعات يمكن أن يتضمن العناصر التالية:

1- تقديم المشورة الفنية الاقتصادية والمشورة الإدارية والمشورة الخاصة بتطوير وتحسين نوعية المنتجات.

2-الائتمان والمساعدات المالية. 3- مدخل متزايد الي الأسواق

4-تنمية الموارد البشرية. 5-تبسيط إجراءات الحصول على التراخيص

6-التشجيع على إقامة المستعمرات الصناعية

منهجية الدراسة

يستخدم الباحث أسلوب المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة الأساليب الإحصائية الملائمة باستخدام برنامج SPSSبعد التطبيق الميداني من خلال استبانة توزع على عينة عشوائية من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بدمياط مستخدم بها مقياس ليكرت الخماسي والثلاثي ويعتمد المقياس على ردود تدل على درجة الموافقة أو الاعتراض على صيغة ما، وقد استخدم في تحليل النتائج اختبار الصدق والثبات للبيانات باستخدام طريقة الفامرونباخ مع استخدام معادلات الارتباط والانحدار.

مجتمع وعينة الدراسة:

يتألف مجتمع الدراسة من مجموعة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمحافظة دمياط وتم الاعتماد على الأساليب التالية لدراسة المجتمع وذلك من خلال استخدام الأساليب البحثية التالية: -

1- **أسلوب دراسة الحالة**: حيث تتناول الدراسة دراسة لاهم الهيئات الحكومية وما قامت به من مشروعات ومجهودات للقيام على إنجاح المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.
2- **أسلوب المسح الاجتماعي بالعينة**: حيث يتم التطبيق الميداني من خلال استبانة تم توزيعها على عينة بشكل عشوائي ممثلة من المستفيدين من الأجهزة الداعمة لهذه المشروعات مثل جهاز تنمية المشروعات ومبادرات البنك المركزي وهيئة التجارة والصناعة الخارجية وأيضا بعض المشروعات القائمة على التمويل الذاتي، ونظرا لصعوبة الحصر الشامل لمجتمع البحث، فقد تم توزيع عدد 160 استبانة وتم استرداد 110 استبانة.

أدوات الدراسة:

يعتمد الباحث في هذه الدراسة على إجراء مسح ميداني لعدد من المشروعات الصغيرة والمتوسطة يبلغ عددها (110) مشروع.

وتنقسم الاستبانة الى أربعة أقسام رئيسية كما يلي: -

الجزء الأول: البيانات الشخصية لصاحب المشروع.

الجزء الثاني: بيانات وأسئلة خاصة بالمشروع.

الجزء الثالث: أسئلة قياس خاصة بأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

الجزء الرابع: عناصر بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

المحور الثالث: الدراسة الميدانية و اختبار الفروض

صدق أداة الدراسة: تم عرض أده الدراسة على مجموعة من المحكمين الأكاديميين من ذوي الخبرة والاختصاص لأبداء رأيهم فيها من حيث مدى مناسبة الفقرة للمحتوى، ومدي كفاءة أداة الدراسة من حيث عدد الفقرات، وتنوع محتواها، وشموليتها، وتقويم مستوى الصياغة اللغوية، أو إي ملاحظات أخرى يرونها مناسبة فيما يتعلق بالتعديل أو التغيير أو الحذف، وقد تمت دراسة ملاحظات المحكمين واقتراحاتهم وأجريت التعديلات في ضوء التوصيات وأراء هيئة المحكمين مثل: توضيح بعض المصطلحات، وتعديل محتوى بعض الفقرات، وحذف أو دمج فقرات.

تحليل النتائج: اختبار الصدق والثبات للبيانات

يتناول هذا الجزء اختبار الصدق والثبات للبيانات باستخدام طريقة الفامرونباخ والمتبع استخدامها لاختبار صدق وثبات أسئلة البحث من خلال استمارة البحث المعدة لذلك.

ويلخص جدول (3) معاملات الثبات لمحاور الاستبانة الثلاثة من خلال حساب الجذر التربيعي للثبات.

جدول (3): معاملات الصدق والثبات

المحور	الثبات Cronbach's Alpha	عدد العبارات	الصدق
أسئلة خاصة بالمشروع	0.718	10	0.847
أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة	0.936	16	0.968
عناصر بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة	0.924	22	0.961

وقد تبين من الجدول (3) بصفة عامة ارتفاع معاملات الصدق والثبات حيث زادت جميعا عن 80% للمحور الأول أما المحورين الثاني والثالث فقد زادت النسبة أكثر من 90% مما يوكد علي: -

- وفرة صياغة الأسلوب وطرح الأسئلة بوضوح لدى المستجيبين من قبل أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة.
- يعكس ذلك أيضا جودة البيانات واتساقها في تحقيق أهداف البحث.

وصف مجتمع الدراسة ديموجرافيا

يتناول هذا الجزء أهم المتغيرات الديموغرافية والتي شملها البحث متمثلة في متغيري العمر والنوع. وقد جاء متوسط العمر لمجتمع الدراسة بمتوسط قدرة 39 عاما مما يقيس أن معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة من فئات العمر المتوسط، وسجل تباين العمر متمثلا في المدى أقل عمر (23سنة) وأعلى عمر (62 سنة) وقد جاء التوزيع العمري بأخذ الشكل الطبيعي كما يتضح من جدول (4) وشكل (2).

جدول (4): بعض مقاييس العمر لمجتمع الدراسة

المتغير	أقل قيمة	أكبر قيمة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	Kolmogorov-Smirnov			نوع التوزيع
					Statistic	درجة الحرية	مستوى المعنوية	
العمر	23	62	38.95	8.401	.064	110	0.200	طبيعي

شكل (2)

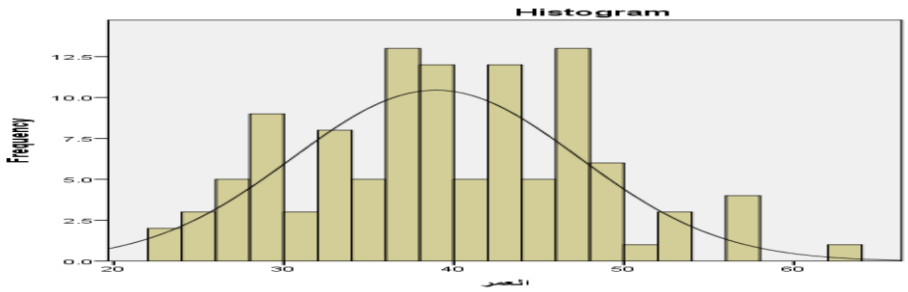

وعند تناول المتغير الديموغرافي الثاني محل الدراسة والذي يتمثل في النوع- فيشير جدول (4) وشكل (2) أن معظم أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة بين الذكور وذلك بنسبة 81%، فيما جاءت النساء بنسبة 19%.

ورغم تواضع نسبة النساء بأن يكن من أصحاب المشروعات إلا أنه مؤشر جيد ليعكس مدى مشاركة النساء في سوق العمل وخاصة مجتمع محافظة دمياط وباعتبارها إحدى المحافظات الريفية للوجه البحري.

جدول (5): نسبة النوع لمجتمع الدراسة

النوع	العدد	%
ذكر	89	80.9
أنثى	21	19.1
الإجمالي	110	100

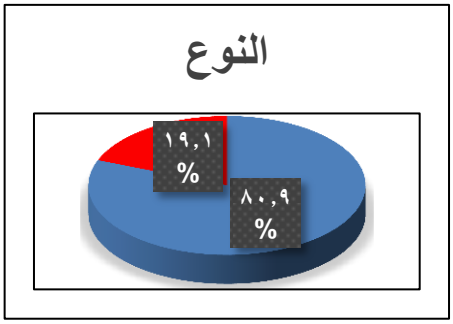

النموذج التجميعي للدور الحكومي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة

يتناول هذا الجزء النموذج التجميعي لإبراز دور الحكومة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة. وبوجه عام يلخص جدول (6) الدور الحكومى وفقا للجوانب التي تتدخل فيها الحكومة والتي تتمثل في: -

جدول (6): معامل الارتباط لعناصر دور الحكومة

العنصر	%
دعم فني	0.645
تشريعات	0.481
تسويق	0.478
تمويل	0.341

ا- الدعم الفني ب – التشريعات ج - التسويق د – التمويل

ويعكس الجدول السابق النقاط التالية: -

وجود ارتباط قوي ومعنوي وصل بمعامل 65% بين الدور الحكومى والدعم الفني، ويدل ذلك إن أكبر دعم تتلقاه تلك المشروعات الصغيرة والمتوسطة من جانب الحكومة هو الدعم الفني.

جاء دور الدولة من حيث التشريعات والتسويق دورا متواضعا بمعامل ارتباط متوسط مقداره 48% بالرغم انه جاء إحصائيا معنويا تحت مستوى 1%.

جاء دور الدولة من حيث التمويل أقلهم بمعامل ارتباط 34%، ويتسق ذلك عند التحليل السابق عند تناول المشكلات التي واجهت المشروعات الي ضعف التمويل.

جدول (7): معاملات الانحدار ومعامل التحديد للنموذج التجميعي

	R^2معامل التحديد	Durbin-Watson	F	معاملات نموذج الانحدار		القيمة الإحصائية T للاختبار	مستوى المعنوية
				B	الخطأ المعياري		
ثابت المعادلة	.646	1.835	47.986**	-.300	.317	-.946	.346
تسويق x1				.192	.203	.948	.345
تمويلx2				.135	.142	.949	.345
دعم فنيx3				1.202	.201	5.992	.000
تشريعاتx4				-.103	.114	-.897	.372

$$Y= B0 + B1X1 + B2X2 + B3X3 + B4X4$$

$$Y = .3 + .192\ X1$$

1- بلغ معامل التحديد 65% وهذا يفسر بأن المتغيرات المستقلة تفسر حوالى65% من المتغير التابع.

2- جميع معاملات الانحدار غير معنوية باستثناء معامل الدعم الفني وذلك عند مستوى معنوي (صفر).

جدول (8): معامل انحدار الدعم الفني ومعامل التحديد للمتغير المعنوي

	معامل R2 التحديد	Durbin-Watson	F	معاملات نموذج الانحدار		القيمة t الإحصائية للاختبار	مستوى المعنوية
				B	الخطأ المعياري		
ثابت المعادلة	.634	1.875	189.423	-.209	.300	-.695	.488
دعم فني				1.352	.098	13.763	.001

يلخص جدول (8) معامل انحدار الدعم الفني ومعامل التحديد باعتباره هو المتغير المعنوي

حيث يلاحظ التالي: -

أ- يفسر هذا المتغير حوالي 63% من بين المتغيرات.

ب- تلخص المعادلة التالية نموذج الانحدار البسيط والذي نلخصه فيما يلي: دور الحكومة = -0.209 + 1.352 الدعم الفني.

المحور الرابع: النتائج والتوصيات

أولا النتائج:

1- تحقق الفرض الأول في إظهار مدى أهمية التمويل الحكومي في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وقد جاءت مستويات الدعم التمويلي الحكومي لتنمية هذه المشروعات في مجملها من المتوسط حيث سجل التمويل في التحليل الإحصائي للاستبيان أقل معدل في قوة الارتباط حيث سجل قوة ارتباط مقدارها 0.314 وهو معامل ارتباط موجب معنوي عند مستوى 1% وذلك لان مشكلة التمويل تعتبر من اكبر المعوقات التي تواجه المشروعات الصغيرة والمتوسطة ويلاحظ ذلك من خلال الأسئلة الخاصة بالمعوقات التي قابلت المشروعات عند بداية أنشاءها أساسا فنجد أن اكثر المعوقات التي قابلت المستقصين كانت التمويل حيث حازت على نسبة 71% من إجمالي المستقصين في المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فرغم وجود عدد كبير من البنوك والهيئات الحكومية وغير الحكومية التي تعمل على تمويل هذه المشروعات إلا أن أصحاب المشروعات مازالوا أما يقابلون مشاكل في الحصول على قروض أو يخافون من الحصول على قروض لإقامة مشروعاتهم لعدم إمكانياتهم توفير الضمانات الكثيرة التي تطلبها هذه البنوك أو المؤسسات التمويلية.

وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة موجبة أقل من المتوسط بين الدعم الحكومي في التمويل وبين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فمن خلال النتيجة التي دلت عليها الأرقام انعكاسا لأداء المستقصي عنهم (أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة) يمكن القول إن هناك دعما تمويليا حكوميا، ولكنة لا يحقق الهدف المنشود منة بالقدر الكافي لتحقيق تنمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

2- تحقق الفرض الثاني في إظهار مدى أهمية التشريعات في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجاءت قوة الارتباط في التحليل الإحصائي متوسطة حيث سجل التشريع معامل ارتباط متوسط موجب مقداره 0.481 وهو ارتباط معنوي عند مستوى 1% حيث تفاوتت الإجابات في الاستقصاء عند السؤال عند دور الدولة في التشريعات ما بين قوية مثل الدور الحكومي في أسئلة بيئة أعمال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والسؤال

الخاص (بالقوانين والتشريعات الحالية) بينما جاءت ضعيفة في السؤال الخاص (بالية التواصل مع الجهات المختصة) وهو هنا يظهر مدى صعوبة تعامل أصحاب المشروعات في استخراج الأوراق الخاصة بمشروعاتهم والمعوقات التي يقابلونها عند إنشاء المشروعات أو في فترة حياة المشروعات من قوانين مستحدثة أو قوانين غير مفعلة أو قوانين ضريبية، وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباط متوسطة موجبة معنوية بين الدور الحكومي في سن التشريعات وتطبيقها وبين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر.

إلا أنه من خلال النتائج التي دلت عليها الأرقام انعكاسا لآراء المستقصين (وهم أصحاب المشروعات) يمكن القول بان هناك تشريعات موجودة بالفعل ولكن منها ما هو مفعل ومنها ما هو غير مفعل نتيجة لتقصير الجهة المنفذة أو لإصدار القانون منذ زمن بعيد وتجاهل التعامل به نتيجة البيروقراطية أو لجهل من أصحاب المشروعات وعدم المامهم بحقوقهم القانونية وما هو لهم وما هو عليهم مما يستوجب معه زيادة نشر الوعى لأصحاب المشروعات بالسبل الممكنة وتقويم الجهات المقصرة حتى يمكن فعلا تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتحقيقها تنمية اقتصادية فعالة.

3- تحقق الفرض الثالث في إظهار مدى أهمية دعم الدولة في التسويق وأثرة في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وجاءت قوة الارتباط هنا في مجملها متوسطة الارتباط حيث سجل التسويق في التحليل الإحصائي للاستقصاء معدل ارتباط موجب متوسط مقداره 0.478 وهو ارتباط معنوي عند مستوى 1% فقد تفاوتت الإجابات على الأسئلة الخاصة بالتسويق والدور الحكومي في التسويق ما بين قوية ومتوسطة وضعيفة فالأسئلة الخاصة بالمشروع جاء بالسؤال (تتلقى دعوات من معارض الدولة لتسويق منتجاتكم) والسؤال (تقوم الدولة للتسويق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة بشكل جيد) في درجة متوسطة من الإجابات بنعم والسؤال (أقامه عرض منتجات المشروع في المعارض الخاصة بالدولة) فجاء في درجة قوية من الإجابات بنعم أما السؤال الموجود في عناصر بيئة المشروعات الصغيرة والمتوسطة (تنفيذ أعمال المشروعات الكبيرة) فجاء في درجة ضعيفة في الإجابات بنعم.

وأثبتت الدراسة وجود علاقة موجبة متوسطة معنوية بين دعم الدولة للتسويق وبين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

4- تحقق الفرض الرابع في إظهار مدى أهمية الدعم الفني الذى تقدمة الدولة وتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث جاءت مستويات الدعم الفني في مجملها قوية فقد سجل معامل الارتباط ارتباطا موجبا قدرة 0.645 وهو ارتباط معنوي عند مستوى 1% وقد تفاوتت الإجابات الخاصة بالمستقصين عن الإجابة على أسئلة الدعم الفني فنجد أن الجزء الخاص بالمشروع في الاستقصاء (أعداد دراسة جدوى متكاملة للمشروع قبل الإنشاء والتشغيل) فقد حاز على اعلى درجات الموافقة من المستقصين والجزء الخاص بأسئلة خاصة بأصحاب المشروع (حاضنات الأعمال ذات أهمية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) أيضا قد حاز على اعلى درجات الموافقة من المستقصين في حين حاز السؤال (توجد جهات رقابية لمتابعة تنفيذ المشروع ومدى نجاحه في نفس الجزء السابق بيانة على درجة متوسطة من رضاء المستقصين أما السؤال(يقوم مركز الدعم التكنولوجي التابع لجهاز تنمية المشروعات بتقديم دعم فنى مستمر للمشروعات الصغيرة والمتوسطة) فقد حاز على درجات موافقة ضعيفة من المستقصين، وقد أثبتت الدراسة وجود علاقة موجبة معنوية بين الدعم الفني الحكومي وبين تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وبالرغم من وجود تلك العلاقة ذات الارتباط القوى إلا أنه يوجد بعض الشوائب التي تعيق تحقيق اكبر قدر ممكن من الاستفادة من الدعم الحكومي الفني سواء من الجهات القائمة علية مثل متابعة المشروعات والمراحل العمرية للمشروع أو بيان ما هي الخدمات التي من الممكن أن تقدمها الهيئات التابعة للدولة من تقديمها للشركات

والأفراد سواء على المستوى التكنولوجي أو التدريب الصناعي المتقدم للعمال أو تدريب صاحب المشروع نفسه إداريا أو محاسبيا مع متابعة الجهات المسئولة عن الدعم لهذه المشروعات وربطها بالجودة المطلوبة لإنتاج منتج عالي الجودة قادر على المنافسة.

ثانيا التوصيات العامة

1- إطلاق استراتيجية واضحة لتنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة وأتساقها مع الإطار العام للسياسة الاقتصادية للدولة بما يحقق أهداف التنمية الاقتصادية المستدامة (رؤية مصر 2030).
2- ابتكار أدوات تمويلية ونظم تمويلية جديدة بأسعار منخفضة تتناسب مع طبيعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وتراعي الأزمات المحتملة على المدى القصير والبعيد.
3- أصدرا القوانين والتشريعات التي تعمل على تشجيع المشروعات الصغيرة والمتوسطة غير الرسمية للدخول الى القطاع الرسمي.
4- عمل منصة إلكترونية بها البيانات الخاصة بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بحيث تتضمن كل ما يخص هذه المشروعات والمنتجات الخاصة بها من حيث توزيعها الجغرافي، مع توحيد أسس ومعايير هذه البيانات على المستوى القومي حتى نستطيع الاستفادة من هذه المشاريع في مشروعات أخرى.
5- توفير مرجع شامل خاص بالقوانين التي تتعامل معها المشروعات الصغيرة.
6- إنشاء حاضنات الأعمال سواء التكنولوجية والتي تعمل الجامعات المصرية على تقديمها أو الحاضنات الصناعية التي تقوم بها الدولة عن طريق جهاز تنمية المشروعات أو وزارة الصناعة والتجارة الخارجية.
7- تفعيل مكاتب التمثيل التجاري المصري بالسفارات للتعرف على الفرص التصديرية المتاحة بدول العالم والاستفادة منها.
8- إنشاء شركات تسويق متخصصة توفر المعلومات اللازمة لتلك المشروعات عن السلع المطلوبة للتصدير وأماكن تسويقها ومدى جودتها والتزام الشركات بالقواعد والقوانين المفروضة في كل بلد.
9- إنشاء شركات شحن برى يمكن الاستفادة منها للتصدير للدول العربية والإفريقية وتكون الخدمة مدعومة ذات تكلفة منخفضة حتى يمكننا أن ننافس منتجات الدول الأخرى في هذه الدول.
10- تشجيع المصدرين بأن تكون مصاريف تصدير وشحن المنتجات بالجنية المصري بدلا من الدولار.
11- زيادة دور الدولة في تشجيع روح الإبداع والابتكار لدى الشباب وإظهار مدى أهمية التعليم الفني والمدارس التكنولوجية لدى الأهالي والشباب سواء بسواء.
12- قيام البنك المركزي بدعوة البنوك التجارية الإسلامية لتمويل راس المال العامل للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كبديل متوافق مع الشريعة الإسلامية وذلك من خلال اعتماد المرابحة أو المشاركة.
13- تفعيل دور المنظمة العربية للتنمية الصناعية (ايدمو) في تعزيز التعاون الصناعي بين الدول العربية ونقل التجارب الناجحة وتبادل الخبرات في مجال إدارة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

ثالثا توصيات البحث على المدى القصير

الجهة المنفذة	التوصيات	المدى الزمنى
وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	أولا توصيات خاصة بالدعم التشريعي. فتح ملف تأميني لرواد الأعمال من الشباب لتشجيعهم على الأقدام للمشروعات الصغيرة والمتوسطة حيث يشعر القائمون بهذه المشروعات بشيء من الأمان الصحي. أصدرا تشريعات تمنع استيراد السلع التي لها بديل في مصر.	الأجل القصير والمتوسط من سنة الى ثلاث سنوات

الجهة المنفذة	التوصيات	المدى الزمنى
	تفعيل قوانين تجبر الشركات الحكومية الكبرى باستخدام نسبة من المنتجات النهائية للمشروعات الصغيرة والمتوسطة كمدخلات لها. إصدار تشريعات تسمح باستيراد الخامات المطلوبة لهذه المشروعات بدون فرض رسوم جمركية عليها. إخطار الشركات والمؤسسات التي تقوم بالتصدير باي تغيير في الخطط السياسية والجمركية والضريبية على منتجاتهم قبل البداء في تنفيذها بوقت كافي.	
جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	ثانيا توصيات خاصة بالدعم التسويقي. زيادة المعارض التي تعمل على عرض منتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة و زيادة مدد العرض. إعلام أكبر قدر من المستهلكين سواء داخليا أو خارجيا بإقامة هذه المعارض ودعوة أفراد وشركات من دول خارجية لهذه المعارض ويكون الأعلام بكل الوسائل الممكنة إعلاميا. نشر ثقافة الأقبال وشراء على المنتج المحلى والترويج الكافي وإظهار أهمية هذه العملية اقتصاديا.	الأجل القصير والمتوسط من سنة الى ثلاث سنوات
جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	ثالثا توصيات خاصة بالدعم الفني. التوسع في إنشاء حاضنات الأعمال التي تقدم من ضمن ما تقدم الدعم الفني والخدمات الاستشارية والتدريب المهني لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة. تطوير وتحديث نظم المعلومات التي تشتمل على المعلومات الخاصة بتلك المشروعات ومنتجات كل مشروع وموقعة الجغرافي وسبل التواصل معه وذلك على مستوى الدولة كافة. التواصل مع أكبر قدر من أصحاب المشروعات وعمل دورات تدريبية لهم على كافة المستويات الإدارية، والمالية، والصناعية والتكنولوجية. إنشاء قاعدة بيانات دقيقة وشاملة تتضمن إجراءات التأسيس والتراخيص والتمويل والمشروعات المتاحة على المستوى الجغرافي لتلك المشروعات ووضعها على الأنترنت.	الأجل القصير والمتوسط من سنة الى ثلاث سنوات
البنك المركزي المصري	رابعا توصيات خاصة بالدعم المالي. منح جهات دعم المشروعات تسهيلات نقدية (خصم) عند التزام أصحاب المشروعات بالسداد المبكر أو الالتزام بسداد القروض في مواعيدها. الموافقة على زيادة المؤسسات التمويلية وتوفير الضمانات المالية المطلوبة لها. إعطاء القروض للمشروعات الصناعية بفائدة منخفضة مع. إسقاط فوائد القروض للمشروعات التي تم أغلاقها وأعلنت إفلاسها وتقسيط أصل الدين لهذه المشروعات والعمل على تشغيلها مرة أخرى. إنشاء مرجع شامل للمشكلات التي قابلت المشروعات الصغيرة والمتوسطة وطرق علاجها. تقديم الطاقة اللازمة لهذه المشروعات بأسعار منخفضة.	الأجل القصير والمتوسط من سنة الى ثلاث سنوات

توصيات البحث على المدى المتوسط والطويل

الجهة المنفذة	التوصيات	المدى الزمنى
وزارة الصناعة والتجارة الخارجية	أولا توصيات خاصة بالدعم التشريعي. خلق علاقة تشابكية محدثة أولا بأول بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في مصر والمكاتب التجارية بسفاراتنا بالدول العربية والأفريقية والأوروبية عن طريق شبكة المعلومات الإلكترونية. ألزام المشروعات الكبرى بالتعاقد بنسبة محددة مع المشروعات الصغيرة والمتوسطة للاستفادة بمنتجاتهم في المشروعات. إنتاج منتجات يتم استهلاكها محليا بملايين الدولارات ويسهل إنتاجها محليا عن طريق رواد الأعمال. زيادة دور هيئة الاستثمار والترويج الجيد لهذه الهيئة محليا ودوليا لما تقوم به من خدمات تعمل على تشجيع الاستثمار في مصر وتوضيح المزايا التي يمكن إن يحصل عليها المستثمر سواء المحلى أو الدولي من حوافز وسهولة الإجراءات المقدمة له والاستشارات والإعفاءات الضريبية.	الأجل المتوسط والطويل من ثلاث سنوات الى خمسة سنوات
جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	ثانيا توصيات خاصة بالدعم التسويقي. فتح منافذ بيع لمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بكل المحافظات وعدم الاعتماد على المعارض الموقتة. الحصول على فرص تصدير للخارج ودعوة هذه المشروعات للمشاركة في المعارض الدولية. إنشاء شركات نقل برية ومحطات جافة لوجستية لنقل البضائع سواء عربيا أو أفريقيا بأسعار منخفضة.	الأجل المتوسط والطويل من ثلاث سنوات الى خمسة سنوات
جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر	ثالثا توصيات خاصة بالدعم الفني. إنشاء حاضنات الأعمال الصناعية التي تتناسب مع طبيعة إنتاج كل محافظة وإنشاء مناطق خاصة بمنتجات معينة تكون مكملة لبعضها البعض لإنتاج منتج نهائي تم اشتراك أكثر من مشروع به. ربط الدعم الفني بنمو المشروع وتقديم دورات تدريبية حسب الحاجة الزمنية للمشروع وذلك للوقوف على أحدث التقنيات المستخدمة في كافة المجالات وتدريب العمالة اللازمة حسب احتياجات كل مشروع. زيادة مكاتب الجهاز في كل محافظات مصر بحيث يكون من السهل الوصول والرجوع اليهم في حالة وجود مشاكل تواجه المشروع وتقوم هذا المكاتب برفع المشكلات الى الوزارات المختصة لمحاولة حلها فور. استخدام الحاضنات الصناعية التي تم إنشاؤها بالفعل الاستخدام الأمثل مثل مدينة دمياط للأثاث حيث إن نسبة استغلالها منخفضة جدا.	الأجل المتوسط والطويل من ثلاث سنوات الى خمسة سنوات
البنك المركزي المصري	رابعا توصيات خاصة بالدعم المالي. إعادة دراسة الدعم المالي الموجة لهذه المشروعات بحيث تكون فائدة القروض تتناسب مع نمو واستدامة المشروعات الصغيرة والمتوسطة. إتاحة قروض حسنة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي يطول فترة استرداد رأس المال بها، وحث شركات الضمانات بتقديم تمويل متوسط وطويل الأمد وعدم الاكتفاء بالتمويل قصير المدى. الاستفادة من شركات الضمانات الدولية وأيضا الاتفاقات الدولية بين مصر وكافة الدول لتسويق المنتجات المصرية.	الأجل المتوسط والطويل من ثلاث سنوات الى خمسة سنوات

الجهة المنفذة	التوصيات	المدى الزمنى
	تعديل الاشتراطات الخاصة بمنح القروض والتيسير لإصحاب هذه المشروعات حتى يتمكن أصحاب هذه المشروعات الحصول على التمويل اللازم لمشروعهم بدون ضغوط أو خوف شديد.	

المراجع العربية

- أحمد جصاص و لحيلح الطيب (2010)، الفقر.... التعريف ومجالات القياس، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد السابع، جامعة بسكرة، الجزائر.
- أيمن عادل عبد الفتاح عيد، المؤتمر السنوي الثالث عشر، إدارة ازمه الدعم وفاعليات العدالة الاجتماعية: دور المشروعات الصغيرة في دعم المسئولية الاجتماعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس،29-30 نوفمبر 2008 ص 642.
- أيمن عادل عبد الفتاح عيد، المؤتمر السنوي الثالث عشر، إدارة ازمه الدعم وفاعليات العدالة الاجتماعية: دور المشروعات الصغيرة في دعم المسئولية الاجتماعية، كلية التجارة، جامعة عين شمس،29-30 نوفمبر 2008 ص 643
- ايمن نعيمي (2019) أثر غياب حاضنات الأعمال على نمو وتطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والية الوادي نموذج مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماجيستير الأكاديمي ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية علوم تيسير إدارة الأعمال.
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء 2017-2018
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الباب الرابع العمل إصدار سبتمبر 2020
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء نتائج بحث القوى العاملة للربع الثاني (إبريل - يونية) لعام 2020
- جمال الدين أحمد حجاب، دور الصناعات الصغيرة في تنمية الصادرات المصرية خلال الفترة منن 1991-2001 رسالة ماجيستير، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة،2003، ص 107-110.
- جمال فؤاد ثابت، تقييم دور الصندوق الاجتماعي في تنمية وتمويل المشروعات الصغيرة- دراسة ميدانية بمحافظة قناة السويس، رسالة ماجيستير غير منشورة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية، القاهرة ،2007، ص 53-54.
- حازم محمد إبراهيم عثمان، مدى استفادة الاقتصاد المصرى من تجربة التنمية الاقتصادية في كوريا الجنوبية، رسالة ماجيستير، كلية التجارة، جامعة عين شمس،2004، ص1.
- حميدة رابح (2011)، استراتيجيات وتجارب ترقية دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في دعم النمو وتحقيق التنمية المستدامة، رسالة ماجيستر في إدارة أعمال الإستراتيجية للتنمية المستدامة، جامعة سطيف.
- زياد أبو الفحم (2009)، دور المشاريع الصغيرة في مكافحة الفقر والبطالة في الوطن العربي، ثقافة للنشر والتوزيع، أبو ظبي.
- سمر محمود محمد، دراسة عن بيئة الأعمال للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة في مصر، مجلس الوزراء، مركز الدعم واتخاذ القرار أغسطس 2009، ص47، ص48.
- شيرين عادل على، أثر الدعم الحكومي على تنمية واستدامة المشروعات الصغيرة رسالة دكتوراة، أكاديمية السادات للعلوم الإدارية القاهرة 2015.
- عبد الله إسماعيل صبري، التجارة الدولية، القاهرة، دار الفكر العربي،2003، ص22.
- عبد الواحد عثمان 2016 دور السياسات المالية في تنمية قطاع المشروعات الصغيرة في مصر مجلة كلية التجارة للبحوث الإحصائية، المجلد رقم 53- العدد الثاني يوليو 2016.
- عيسى بن ناصر (2003)، مشكلة الفقر في الجزائر، مجلة الاقتصاد والمانجمنت، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، عدد 2.
- لؤي محمد زكي رضوان (2004)، المنشآت الصغيرة والمتوسطة السعودية: الواقع ومعوقات التطوير، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الوطن العربي: الإشكاليات وآفاق التنمية، أيام 18-22 يونيو، مصر
- مجدي شرارة، أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الكبيرة، مجلة أفاق اقتصادية، العدد14 لسنة 1998 ص23.
- مجدي شرارة، أهمية تكامل الصناعات الصغيرة مع الكبيرة، مجلة أفاق اقتصادية، العدد14 لسنة 1998 ص25.
- محمد عبد الحميد بصل. (2002) المشروعات الصغيرة والمتوسطة: مواجهة التحديات التمويلية، مؤتمر واقع ومشكلات المنشأت الصغيرة والمتوسطة وسبل دعمها وتنميتها،

- محمد محمود الإمام (1996)، السياسة الاقتصادية الكلية وآثارها التوزيعية ومكافحة الفقر، سلسلة أوراق بحثية، معهد التخطيط القومي، مصر2002

المراجع الأجنبية

- El-said, H., sAl-said, M. & Zaki, C. (2014). "Small and Medium Enterprises Landscape in Egypt: New Facts from a New Dataset. Jornal of Business and Economics", 5(2), 142-161. Retieved 2019, form http\\www.academicstar.us
- The Role of Small and Medium-sized Enterprises in Development What Can be Learned from the German Experience? HANSJÖRG HERR AND ZEYNEP M. NETTEKOVEN November 2017 Friedrich Eberto Foundation.

المراجع الالكترونية

- https://www.msme.eg/ar/Pages/default.aspx هيئة تنمية المشروعات الصغيرة ة المتوسطة ومتناهية الصغر
- قطاع التمويل المصرفي للشركات الصغيرة والمتوسطة – صادر عن البنك المركزي المصري 2015 https://www.cbe.org.eg/ar/pages/cbelnitiatives.aspx
- الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء (https://www.capmas.gov.eg/)
- www.investopedia.com; Retieved 14-11-2020 موقع انفيستوبيديا
- www.skynewsarabia.com/business/136124 جائحة-كورونا-تعصف-بالشركات-الصغيرة-والمتوسطة.
- https://www.imf.org/ar/Home موقع صندوق النقد الدولي